

## 115125 - حكم من يرد الحديث الصحيح

### السؤال

هل يكفر من يرد الحديث الصحيح ؟ أحد الإخوة يرد بعض الأحاديث الصحيحة الواردة في الصحيح : البخاري ومسلم وغيرها... بحجة أنها تعارض القرآن ، فما حكم من يرد الحديث الصحيح ، هل يكفر ؟

### الإجابة المفصلة

أولاً :

السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع ، فقد كان الوحي ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن ، ومصداق ذلك قول الله تعالى : ( وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ) النجم/3-4.

وقد أوجب الله تعالى على المؤمنين التسليم التام لكلام النبي صلى الله عليه وسلم وحديثه وحكمه ، حتى لقد أقسم بنفسه سبحانه أن من سمع كلام النبي صلى الله عليه وسلم ثم رده ولم يقبل به : أنه ليس من الإيمان في شيء ، فقال عز وجل : ( فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ إِذِمَا شَجَرَ بِيَنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ) النساء/65.

ولذلك وقع الاتفاق بين أهل العلم على أنَّ من أنكر حجية السنة بشكل عام ، أو كذب حديث النبي صلى الله عليه وسلم - وهو يعلم أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم - فهو كافر ، لم يحقق أدنى درجات الإسلام والاستسلام لله ورسوله .

قال الإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله :

" من بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبرٌ يُقْرَبُ بِصَحَّتِهِ ثُمَّ رَدَهُ بِغَيْرِ تَقْيَا فَهُوَ كَافِرٌ " انتهى.

وقال السيوطي رحمه الله :

" اعْلَمُوا رَحْمَكُمُ اللَّهُ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ كُونَ حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَوْلًا كَانَ أَوْ فَعْلًا بِشَرْطِهِ الْمُعْرُوفِ فِي الْأَصْوَلِ - حَجَّةُ كُفَرِ ، وَخَرَجَ عَنْ دَائِرَةِ الْإِسْلَامِ ، وَحَشَرَ مَعَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَىِ أَوْ مَنْ شَاءَ مِنْ فَرَقِ الْكُفَّارِ " انتهى.

"مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة" (ص/14)

وقال العلامة ابن الوزير رحمه الله :

" التكذيب لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع العلم أنه حديثه كفر صريح " انتهى.

"العواصم والقواسم" (2/274)

جاء في "فتاوي اللجنة الدائمة" :

" الذي ينكر العمل بالسنة يكون كافرا ؛ لأنَّه مكذب لله ولرسوله ولإجماع المسلمين " انتهى.

"المجموعة الثانية" (3/194)

وانظر جواب السؤال رقم : (13206)، (604)، (77243)

ثانية :

أما من ردَّ الحديث ولم يقبله، مُنِكِّرًا أن يكون من كلام النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهذا ليس كالقسم الأول، ونحن ندرك أنَّ أكثر أصحاب التيار "التنويري" الجديد، هم الذين تصدوا للحكم على السنة النبوية من خلال آرائهم وتوجهاتهم، وهؤلاء - في واقع الأمر - لم يأتوا بجديد، وإنما هم امتداد لأهل البدع من قبلهم، الذين حكى أهل العمل شبّهاتهم، وتولوا الردع عليها. وهؤلاء، وأمثالهم نقول :

المنهجية العلمية تقتضي النظر في أمور مهمة قبل رد الحديث وإنكار أن يكون من كلام النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذه الشروط هي :

الشرط الأول :

المناقشة التامة بين ما ورد في الحديث وما ورد في القرآن الكريم من نص واضح الدلالة غير منسوخ، ونحن نؤكِّد هنا على قيد "المناقشة التامة"، وليس مجرد تعارض ظاهري يبدو في ذهن الناظر العجل، ولعل أولئك الذين يخوضون في إنكار الأحاديث يوافقوننا على هذا التقييد؛ لأنَّ غالباً التعارض الظاهري الذي يعرض في أذهان كثير من الناس لا حقيقة له، وإنما هو ظنٌّ قائمٌ في ذهن المعترض، يمكن بالتأمل وتلمس أوجه اللغة والمعانٍ الجواب عليه، وبيان موافقته لأصول الشريعة ومقاصدها، ومن تأمل كتاب العلامة ابن قتيبة الدينوري، المسمى "مختلف الحديث"، عرف قدر المجازفة التي جازفها كثيرون في إنكارهم الأحاديث بدعوى عدم موافقتها للقرآن، أو عدم تصديق العقل بما فيها، ثم إذا ذكر ابن قتيبة تفسير العلماء الصحيح لهذه الأحاديث تبين أن لها أوجهها صحيحة موافقة للشريعة، وأنَّ توهُّم المعارض للقرآن إنما هو ظنونٌ فاسدة.

إننا نسأل هؤلاء وأمثالهم ممن يتجرأ على رد السنة، والطعن في أحاديث النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من غير منهجية علمية، أو أصول نقدية مقبولة، ومن غير أن يحكموا أصول العلم الذي يتحدثون فيه :

هل ترون أنَّ الممكِّن أن يناقض الحديث القرآن الكريم مناقضة تامة بحيث يحزم الناقد بأنَّ هذا الحديث ليس من كلام النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونرى مع ذلك جميع علماء الإسلام، من لدن صحابة رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى يومنا هذا، متواافقين على قبول هذا الحديث وشرحه وتفسيره والاستدلال به والعمل بما جاء فيه؟!

الآ يقضي العقل السليم - الذي يزعمون التحاكم إليه - باحترام اتفاق أهل التخصص على أمر هو في صلب تخصصهم؟! هل يجرؤ أحد على تخطئة علماء الفيزياء أو الكيمياء أو الرياضيات أو علوم التربية أو الاقتصاد مثلاً إذا اتفقوا وتواردوا على أمر معين، خاصة إذا لم يكن المعترض عليهم من أهل العلم بذلك التخصص، وإنما غاية أمره أن يكون قد قرأ بعض المقالات حوله، أو شيئاً من كتب تبسيط العلوم، أو : العلم لكل الناس؟!

الشرط الثاني :

وجود حلقة من حلقات الضعف الإسنادي، التي تتحمل الخطأ الوارد في المتن :

ونظن - كذلك - أنَّ هذا الشرط منهجي قويم، لا ينبعي أن يخالف فيه من يفهم شيئاً في أصول النقد العلمي، وذلك أنَّ إنكار المتن أن يكون من كلام النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يعني وجود حلقة ضعيفة في السند هي التي أوهمنا أنَّ هذا الحديث من كلام النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو - فعليها - ليس كذلك.

يقول الإمام الشافعي رحمه الله، وهو من هو في منازل العلم والإيمان، وهو أول من صنف في علم أصول الفقه :

"الحاديـث إذا روـاه الثـقـات عن رـسـول اللـه صـلـى اللـه عـلـيـه وـسـلـمـ، فـذـكـر ثـبـوـتـه"  
"اـخـتـلـافـ الـحـدـيـثـ . ضـمـنـ الـأـمـ . (107/10) ."

ويقول :

"لا يـسـتـدـلـ عـلـىـ أـكـثـرـ صـدـقـ الـحـدـيـثـ وكـذـبـهـ ، إـلـاـ بـصـدـقـ الـمـخـبـرـ ، إـلـاـ فـيـ الـخـاصـ الـقـلـيلـ مـنـ الـحـدـيـثـ ."  
"الـرـسـالـةـ" : فـقـرـةـ (1099) ."

ويقول أيضاً :

"الـمـسـلـمـونـ الـعـدـوـلـ : عـدـوـلـ أـصـحـاءـ الـأـمـرـ فـيـ أـنـفـسـهـمـ ... ، وـقـوـلـهـمـ عـنـ خـبـرـ أـنـفـسـهـمـ ، وـتـسـمـيـتـهـمـ : عـلـىـ الصـحـةـ وـالـسـلـامـةـ ، حـتـىـ نـسـتـدـلـ مـنـ فـعـلـهـمـ بـمـاـ يـخـالـفـ ذـلـكـ ، فـنـحـتـرـسـ مـنـهـمـ فـيـ الـمـوـضـعـ الـذـيـ خـالـفـ فـعـلـهـمـ فـيـهـ مـاـ يـجـبـ عـلـيـهـمـ ."  
"الـرـسـالـةـ" : فـ (1029-1030) ، وـانـظـرـ الـأـمـ (518-8/519) ."

وبـعـدـ أـنـ يـحـكـيـ الـإـمـامـ الشـافـعـيـ رـحـمـهـ اللـهـ بـعـضـ الـأـصـوـلـ الـعـلـمـيـةـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ ، وـهـوـ أـمـرـ تـعـرـضـ لـهـ كـثـيـرـاـ فـيـ كـتـبـهـ الـمـخـتـلـفـةـ ، يـذـكـرـ لـنـاـ أـنـ مـاـ قـرـرـهـ ، مـاـ نـلـقـلـنـاـ بـعـضـهـ هـنـاـ ، لـيـسـ اـجـتـهـادـاـ فـرـدـيـاـ ، أـوـ مـذـهـبـاـ شـخـصـيـاـ لـهـ ، وـإـنـمـاـ هـيـ أـصـوـلـ أـجـمـعـ عـلـيـهـاـ أـهـلـ الـعـلـمـ مـنـ قـبـلـهـ . يـقـولـ :  
"فـحـكـيـتـ عـامـةـ مـعـانـيـ مـاـ كـتـبـتـ فـيـ صـدـرـ كـتـابـيـ هـذـاـ ، لـعـدـ مـنـ الـمـتـقـدـمـيـنـ فـيـ الـعـلـمـ بـالـكـتـابـ وـالـسـنـةـ ، وـاـخـتـلـافـ الـنـاسـ ، وـالـقـيـاسـ ، وـالـمـعـقـولـ ، فـمـاـ خـالـفـ مـنـهـمـ وـاحـدـ وـاحـدـاـ ، وـقـالـوـاـ هـذـاـ مـذـهـبـ أـهـلـ الـعـلـمـ مـنـ أـصـحـابـ رـسـولـ اللـهـ ، وـالـتـابـعـيـنـ ، وـتـابـعـيـ الـتـابـعـيـنـ ، وـمـذـهـبـنـاـ ؛ فـمـنـ فـارـقـ هـذـاـ الـمـذـهـبـ : كـانـ عـنـدـنـاـ مـفـارـقـ سـبـيلـ أـصـحـابـ رـسـولـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ ، وـأـهـلـ الـعـلـمـ بـعـدـهـمـ إـلـىـ الـيـوـمـ ، وـكـانـ مـنـ أـهـلـ الـجـهـالـةـ ، وـقـالـوـاـ مـعـاـ : لـنـرـىـ إـلـاـ إـجـمـاعـ أـهـلـ الـعـلـمـ فـيـ الـبـلـدـاـنـ عـلـىـ تـجـهـيـلـ مـنـ خـالـفـ هـذـاـ السـبـيلـ ، وـجـاـزوـواـ ، أـوـ أـكـثـرـهـمـ ، فـيـمـنـ يـخـالـفـ هـذـاـ السـبـيلـ ، إـلـىـ مـاـ لـأـبـالـيـ أـنـ لـأـحـكـيـهـ !!"

"اـخـتـلـافـ الـحـدـيـثـ" . الـأـمـ . (21/1236) ، وـانـظـرـ نـحـوـ مـنـ ذـلـكـ فـيـ : الرـسـالـةـ : فـ (1236-1249) ."

إـنـ أـوـلـ مـاـ يـجـبـ عـلـىـ مـنـ رـدـ حـدـيـثـاـ مـسـنـدـاـ إـلـىـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ ، أـنـ يـبـحـثـ وـيـفـسـرـ مـنـ هـوـ الرـاوـيـ الـذـيـ أـخـطـأـ فـيـ نـقـلـهـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ ، فـإـذـاـ لـمـ يـجـدـ الـمـنـكـرـ سـبـبـاـ إـسـنـادـيـاـ مـقـبـلـاـ لـإـنـكـارـهـ الـحـدـيـثـ فـذـكـرـ عـلـامـةـ عـلـىـ خـطـأـ مـنـهـجـيـ ، وـهـوـ عـلـامـةـ أـيـضاـ عـلـىـ ضـرـورـةـ مـرـاجـعـةـ فـهـمـ الـحـدـيـثـ وـالـقـرـآنـ وـالـمـقـاصـدـ الـشـرـعـيـةـ ."

فـكـيـفـ إـذـاـ كـانـ الـحـدـيـثـ وـارـدـاـ بـأـصـحـ الـأـسـانـيدـ عـلـىـ وـجـهـ الـأـرـضـ ، بـلـ كـيـفـ لـوـ كـانـ الـحـدـيـثـ قـدـ وـرـدـ بـطـرـقـ كـثـيـرـةـ جـداـ - كـمـاـ هـوـ حـالـ أـكـثـرـ الـأـحـادـيـثـ الـتـيـ يـرـدـهـاـ "الـتـنـوـيـرـيـوـنـ" - ، وـعـنـ جـمـاعـةـ مـنـ الصـحـابـةـ رـضـوـانـ اللـهـ عـلـيـهـمـ ؟!

الـشـرـطـ الـثـالـثـ :

نـسـبـةـ الـأـمـرـ كـلـهـ إـلـىـ الـاجـتـهـادـ الـمـحـتـمـلـ ، وـبـنـذـ أـسـالـيـبـ الـجـزـمـ وـالـحـسـمـ وـاـتـهـامـ الـمـخـالـفـ وـالـطـعـنـ فـيـ عـقـولـ الـمـسـلـمـيـنـ ، وـهـذـاـ فـيـمـاـ إـذـاـ كـانـ هـنـاكـ وـجـهـ لـهـذـاـ الـاحـتمـالـ ، وـكـانـ مـنـ يـتـكـلـمـ فـيـ هـذـاـ مـؤـهـلاـ - بـأـدـوـاتـ الـبـحـثـ الـلـازـمـةـ - لـإـدـرـاكـ ذـلـكـ وـالـبـحـثـ فـيـهـ . فـقـدـ يـبـدـوـ لـأـحـدـ الـعـلـمـاءـ ضـعـفـ حـدـيـثـ مـعـيـنـ لـعـلـةـ مـعـيـنـةـ ، وـلـكـنـهـ لـاـ يـسـتـعـمـلـ لـغـةـ الـاـتـهـامـ لـكـلـ مـنـ قـبـلـ الـحـدـيـثـ ."

فـمـنـ خـالـفـ هـذـهـ الـشـرـوـطـ الـثـلـاثـةـ ، وـأـصـرـ عـلـىـ إـنـكـارـ الـحـدـيـثـ وـتـكـذـيـبـهـ ، فـهـذـاـ عـلـىـ خـطـرـ عـظـيـمـ ، إـذـ لـاـ يـجـوـزـ لـمـلـمـ أـنـ يـتـأـولـ مـتـهـجـمـاـ مـنـ غـيرـ شـرـوـطـ وـلـاـ ضـوـابـطـ ، إـلـاـ أـثـمـ وـوـقـعـ فـيـ الـحـرـجـ ."

يـقـولـ الـإـمـامـ أـحـمـدـ رـحـمـهـ اللـهـ :

" من رد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على شفا هلكة " انتهى.

ويقول الحسن بن علي البربهاري :

" وإذا سمعت الرجل يطعن على الأثر ، أو يرد الآثار ، أو يريد غير الآثار : فاتهمه على الإسلام ، ولا تشك أنه صاحب هوى مبتدع .

وإذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريد القرآن ، فلا تشك أنه رجل قد احتوى على الزندقة ، فقم من عنده وودعه " انتهى.

"شرح السنة" (113-119) باختصار.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

" إن ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم عن ربنا ، فإنه يجب الإيمان به ، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف ؛ لأنه الصادق المصدق .

فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن بالإيمان به ، وإن لم يفهم معناه " انتهى .

"مجموع الفتاوى" (3/41)

وانظر جواب السؤال رقم : (245) ، (9067) ، (20153)

والله أعلم .